



أعلنت "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية – لا فساد" في بيان اليوم، بالتزامن مع الفروع الوطنية لـ "منظمة الشفافية الدولية" في جميع أنحاء العالم، نتائج مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) لعام 2014، وهو المؤشر العالمي الذي يعلن كل سنة قبل أيام من اليوم العالمي لمكافحة الفساد في 9 كانون الأول.

وشملت الدراسة مدركات الفساد في 175 دولة من كل أنحاء العالم، وقد أشارت إلى أن النمو الإقتصادي ينخفض وأن جهود وقف الفساد تتراجع كلما أساء القادة وكبار المسؤولين استخدام الأموال العامة، وحولوها لتحقيق مكاسب شخصية. ويشار إلى أن أكثر من ثلثي الـ175 دولة المشاركة في المؤشر نالت أقل من 50 نقطة على مقياس يراوح من صفر (حيث النزاهة مفقودة في المؤسسات ويسودها الفساد) إلى 100 (حيث الفساد معدوم في المؤسسات وتسود النزاهة)، أما بالنسبة إلى لبنان فقد نال درجة 100/27 مسجلاً تراجعاً في مستوى النزاهة بالنسبة إلى العام الماضي، حيث كان في الدرجة 28. كما احتل لبنان المرتبة 136 من 175 بعدما كان في المرتبة 127 من 177 العام الماضي.

أضاف البيان: "في ضوء النتائج التي احتلها لبنان، والتي تسجل تراجعاً على مستوى النزاهة، فإن الجمعية تعلن تصميمها اليوم أكثر من أي وقت مضى على استكمال مسيرتها النضالية في مجال مكافحة الفساد، ولا سيما في ظل الانتهاكات الجسيمة التي تسجل بحق قواعد النظافة والسلامة الغذائية التي تم كشف النقاب عنها أخيراً بفضل جهود وزارة الصحة، وكذلك الفساد الذي أعلن عنه وزير المال في الدوائر العقارية، وهي تغتنم هذه المناسبة للتشديد على ضرورة العمل على إصلاح المنظومة التشريعية والتنفيذية من خلال إنفاذ القوانين الفاعلة في مكافحة الفساد، ووضع أنظمة لسد الفجوات القانونية التي تسمح للفاستين بالإفلات من العقاب، وضمان استقلالية وفاعلية المؤسسات الرقابية والقضاء عبر وضع حد للتدخلات السياسية، فضلاً عن حماية دور مؤسسات المجتمع المدني كشريك رئيسي وفاعل في محاربة الفساد."